

دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية

أ.م.د. د. ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أ.م.د. د. ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
جامعة الكوفة/كلية الادارة
والاقتصاد

أ.م.د. د. ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أ.م.د. د. ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
جامعة الكوفة/كلية الادارة
والاقتصاد

المستخلص :

تعد السيولة المصرفية من الموضوعات الهامة في المصارف التجارية لما لها من اثر واضح في التسهيلات الائتمانية المقدمة الى الزبائن والنتعاملين مع المصارف ، اذ تبرز المشكلة عندما لا تتوفر السيولة لدى المصارف ، عندما يطلب الزبون التسهيلات الائتمانية المتمثلة بالقروض والسلف مما يجعل هذا الزبون يتحول الى مصارف اخرى اذا عجز المصرف الذي يتعامل معه على الايفاد بالمتطلبات التي يريدھا الزبون الذي ربما يكون رجل اعمال ومستثمر، وبالمقابل فان الاحتفاظ بسيولة مرتفعة يعني عدم

امكانية ادارة المصرف من استثمار هذه الاموال ولم تستطع كذلك من استغلال الفرص الاستثمارية المتوفرة وبالتالي يؤثر ذلك سلبا على ربحية المصرف ، وقد تناول البحث هذا الموضوع وخرج بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

المقدمة

موضوع السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية، وذلك للحاجة إليها في عملها اليومي وعلاقتها مع الزبائن. فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم تلبية طلباتهم إلى المال بسبب إنخفاض السيولة الكافية، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الإستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، وإن الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي) والمودعين، وتمكن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح.

مشكلة الدراسة:

تكمن في صعوبة تقدير مستوى السيولة المصرفية التي يجب على المصارف التجارية الإحتفاظ بها والتي تضمن لها الوفاء بكل الإلتزامات المالية، وتمكنها في ذات الوقت من تحقيق أقصى الإستثمارات والأرباح.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- تحليل السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها.
- ٢- تقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتنا.
- ٣- تقييم الربحية من خلال معدلاتنا.

٤- توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية.

فرضية الدراسة:

تتمثل الفرضية في أن بعض المصارف التجارية تستطيع التأثير والتحكم بحجم السيولة المصرفية المتوفرة لديها، ومن ثم فإنها تستطيع إلى حد ما أن توجد توافق بين سيولتها وبين الربحية، وبعض المصارف الأخرى لا تتمكن من التحكم بحجم سيولتها المصرفية، وبالتالي يكون أكثر من المطلوب، بسبب ضعف وقلة استثماراتها. وهناك مصارف أخرى تهتم بالربحية وتركز عليها أكثر من اهتمامها بالسيولة المصرفية.

حدود الدراسة:

إمتدت الحدود الزمانية لثمان سنوات، ما بين (١٩٩٥-٢٠٠٢)، أمّا الحدود المكانية للدراسة، فقد تحدت بسبعة مصارف تجارية في المملكة الأردنية الهاشمية، من مجموع ستة عشر مصرفاً مسجلاً في نشرات بورصة عمان للأوراق المالية. والمصارف هي:

الجدول (١) المصارف التجارية عينة البحث

ت	المصرف التجاري	تاريخ التأسيس	عدد الفروع		عدد العاملين
			داخلى	خارج	
١	العربي	١٩٣٠	٣١	٧٥	٥٤٧٧
٢	الأهلي الأردني	١٩٥٥	٥٣	١٠	١٤٦١
٣	الأردن	١٩٦٠	٦٥	٥	١٤٠٧
٤	القاهرة عمان	١٩٦٠	٤٦	٢٠	١٣٧٠
٥	الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٣	٩٣	٤	١٧٧٤
٦	الأردني الكويتي	١٩٧٦	٢٩	١	٥٣٨
٧	الإتحاد الإتحار والإستثمار	١٩٧٨	١١	١	٢٨١

المصدر: نشرات بورصة عمان للأوراق المالية.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها:

يُقصد بالسيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع. (الحسيني، الدوري، ١٩٣، ٢٠٠٠) وتُعرف بأنها قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع إلتزاماته التجارية، وعلى الإستجابة لطلبات الإئتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة. (ابو حمد، ٢٠٠٢، ١٨٥) أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير. (الهوري، ١٩٧٨، ٦٠)

يتبين من هذه التعاريف أنّ السيولة مسألة نسبية، لها متغيران: المتغير الأول هو الأصول السائلة. والمتغير الثاني هو سحبيات المودعين وطلبات الإئتمان. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر، أو بخسائر يتمّ تحويلها نتيجة هذا التصرف. ومن ناحية أخرى فإنّ قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الإئتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة. ففي الوقت الذي يمكن أن يُطلب من أي دائن في أية شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد، نجد أنّ الأمر يصبح خطيراً لو أنّ المصرف طلب من المودعين الإنتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإنّ نقص السيولة للمصرف ربما يكون مميتاً له وللإقتصاد القومي ككل.

إنّ ضعف السيولة يذكرنا بتعثّر بنك مصر، ولولا تدخّل الحكومة بدعم البنك، لحدّث تدهور في الإقتصاد الوطني، وإنّ إفلاس بنك أنترا في لبنان من الأمثلة على ما يحدث لمصرف نتيجة الطلب المفاجيء لأموال بعض الزبائن، ممّا دفعه على التوقف عن الدفع وإفقال أبوابه، ليس بسبب عجز في ميزانيته، وإنّما بسبب فقدانه السيولة.

إنّ كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف أو الجهاز المصرفي، ككل مشكلة من المشكلات الرئيسة في إدارة المصرف، إذ أنّ زيادة السيولة تعني أنّ المصرف أو الجهاز المصرفي يضحي بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تمّ توظيف تلك الأموال السائلة، أو إنّ المصرف أو الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الإقتصاد القومي.

وفي أي شركة صناعية، فإنّه من الممكن عمل ترتيبات للسيولة بوضع خطة للتدفقات النقدية المنتظر ورودها وربطها بالتدفقات النقدية المتوقع حدوثها، بحيث لا يحصل توقف عن دفع أية مطلوبات من ناحية، ولا تكون هناك أصولاً سائلة أو نقدية أكثر من اللازم من ناحية أخرى.

أمّا المصارف التجارية، فإنّ الودائع الجارية والتوفير، التي تمثّل الجزء الأعظم من إجمالي الودائع، عبارة عن ودائع تحت الطلب، أي إنّ المصرف لا يستطيع أن يتوانى لحظة إلاّ للاستجابة لطلب زبائنه، كما أنّه لا يتمكن أن يتأخر في صرف قيمة القرض إذا ما توافرت الشروط، وبالتالي فإنّ مشكلة الإدارة في المصارف التجارية هي في الاحتفاظ بقدر ملائم دائماً من الأصول السائلة لمواجهة طلبات الزبائن.

والذي يجعل المصارف التجارية تهتم أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين سببين رئيسيين: الأول أن نسبة مطلوبتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً، والثاني أن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من إلتزامات قصيرة الأجل.

المبحث الثاني: مكونات السيولة المصرفية:

يُمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسيين:

أولاً: الإحتياطيات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً، (السبتي، ١٩٩٠، ١٦) وتتألف هذه الإحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، هي:

١- النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدّ يمكنها من مواجهة إلتزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإنّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ هذا الرصيد لا يُدرّ أية عوائد، كما أنّه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرّض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة. (الشماع، ١٩٧٥، ٢٧٢-٢٧٣)

١- الودائع النقدية لدى البنك المركزي:

تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالإحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الإحتياطي القانوني. والبنك المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الإحتياطي

القانوني الذي يودّعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودّعة لديه. (القطار، قمر، عبد الواحد، ١٩٩١، ٦٤)

٢- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

٣- الصكوك تحت التحصيل:

وتتمثل الصكوك المودّعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن. (Hempel, et al-1994. 51)

٤- الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الإحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، ممّا لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والإقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

وتنقسم الإحتياطيات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين، هما:

١- الإحتياطيات القانونية:

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه

الأموال يكون ضمن الإحتياطيات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي^{١٠} (الحسيني، الدوري، ٢٠٠٠، ٩٥) والجزء شبه النقدي يكون ضمن الإحتياطيات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

وللإحتياطيات القانونية فوائد، أهمها أنها تُعدّ عاملاً واثماً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الإلتزامات المترتبة عليه في مواعيد الإستحقاق المنفق عليها، كما أنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض^{١١} (جميل، ٢٠٠٣، ٣).

كما وتعاني الإحتياطيات القانونية من سلبيات أهمها أنها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالإستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكانّ هذه الإحتياطيات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الإحتياطيات زادت قابلية المصرف على الإقراض والإستثمار، وبالتالي زادت ربحيته. إنّ وجود جزء من الإحتياطيات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما: الأول مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطياتها القانونية. والثاني تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة

الأجل، كما في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل، كما في السندات، وهي تمثل ديباً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها. (الشماح، ١٩٧٥، ٣٦٣)

١- الإحتياطيات العامة:

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية. (ابو أحمد، ٢٠٠٢، ١٨٩)

ثانياً: الإحتياطيات الثانوية:

الإحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرّ لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الإحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تسهم في تدعيم الإحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفرض من الإحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.

والإحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين، الأول محدد قانوناً، ويسمى بالإحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من الإحتياطيات الثانوية، فيكون محددًا بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنها تعتبر بمثابة إيداع يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى إحتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إنّ المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الإحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنّها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في إستثمارات قصيرة الأجل، ك شراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنّها مربحة، فإنّها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الإحتياطيات الثانوي

المبحث الثالث: نظريات إدارة السيولة المصرفية:

توجد عدة نظريات لإدارة السيولة المصرفية في المصارف التجارية، إلا أنّ أهمّها هي نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، ونظرية إدارة المطلوبات كما يأتي:

أولاً: نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أنّ سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون بردّ ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقاً لهذه النظرية، فإنّ المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الإستهلاكية أو الإستثمار في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الإسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من التجار محتاجة إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة، ويؤخذ على هذه النظرية:

١- فشلها في سد احتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من المساهمة

في مشاريع البنى التحتية، والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الإقتصاد القومي.

٢- حيالها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية، وزيادة خطوط الإنتاج، وإعادة تجهيزها بالآلات الحديثة، وذلك لطول فترة هذه القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.

٣- لم تأخذ هذه النظرية بنظر الإعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة. أما بالنسبة لودائع التوفير، فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي. أما الودائع الثابتة، فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها. (ارشيد، جوده، ١٩٩٩، ١٠٠-١٠١)

٤- قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح، وهو أمر لا يتحقق دائماً، خاصة في أوقات الكساد والأزمات الإقتصادية.

ثانياً: نظرية إمكانية التحويل:

تعتمد هذه النظرية أساساً على أنّ سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة. فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإنّ المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطاته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية، أو غيرها. وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة

نقدية كافة لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية. (أبو حمد، ٢٠٠٢، ١٩٣)،

(أرشيد، جوده، ١٩٩٩، ١٠١)

ثالثاً: نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل. وهذه يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر أو كل شهرين ...) الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات

النقدية، وإمكانية توقعها. (أرشيد، جوده، ١٩٩٩، ١٠١)

رابعاً: نظرية إدارة المطلوبات:

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على أن المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء. وعادة ما تكون القيمة الإسمية لتلك الشهادات كبيرة، وإن معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون. (Runlett, 1977, p.52) وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى إتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الإستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له إسترداد قيمتها قبل التاريخ

المحدد. وعادة ما تكون قيمتها الإسمية أقل من القيمة الإسمية للشهادات القابلة للتداول. (Christy & Roden, 1978, p. 109) كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول. (Mc Carty, 1982, p. 142) وودائع سوق النقد. (Rose et al, 1993, p. 156) وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنها تعمل على زيادة أرباح المصرف.

المبحث الرابع: تقييم كفاية السيولة المصرفية:

تعتمد المؤسسات المالية، ومنها المصرفية التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. والسيولة تمثل سيفاً ذا حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الإقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلباً في ربحية المصرف. ومن جهة أخرى، إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الإقتراض المقدم له ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي: (رمضان، جودة، ٢٠٠٠،

٢٧٣)، (بونس، ١٩٩٥، ١٦٩)، (أبو حمد، ٢٠٠٢، ١٩٥-١٩٧)

أولاً: نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء

بالإلتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

ثانياً: نسبة الإحتياطي القانوني:

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الإحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف التجارية الإلتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الإقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدوات المهمة في التأثير في حجم الإئتمان الممنوح في الإقتصاد القومي، فإنه يقلل نسبة الإحتياطي القانوني في ظروف التوسع الإقتصادي، وبالعكس، فإنه إذا أراد إحداث حالة إنكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً، فإنه يرفع من نسبة الإحتياطي القانوني، وهكذا. ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من

خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الإحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الإعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد إلتزاماته المالية.

ثالثاً: نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الإحتياطيات الأولية والإحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف. كذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الإحتياطيات الأولية} + \text{الإحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

رابعاً: نسبة التوظيف:

وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر إنخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر إتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنّها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وإنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

المبحث الخامس: تقييم ربحية المصرف:

للربح مفهوم محاسبي وآخر إقتصادي، فمن الناحية المحاسبية، هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة، أمّا من الناحية الإقتصادية، فالربح هو عبارة عن الزيادة في الثروة، والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة.

وتسعى المصارف التجارية إلى تحقيق هدف زيادة ثروة المالك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المنشآت الأخرى، والتي تتعرض للدرجة نفسها من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الإحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة، وأرباح غير معدة للتوزيع.

ولتحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة، فإنه يتم الإعتماد على عدة نسب التي هي موضع اهتمام المالك والمودعين، إذ أن المالك تهمهم النسب لأنها تحدد مقدار التغيير في ثرواتهم، وتهم أيضاً المودعين والمقرضين، لأن عدم كفاية الأرباح يُعد مؤشراً على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين، وفيما يلي أهم نسب الأرباح: (طه، ١٩٩٩، ١٩٠-١٩١)

١- معدل العائد على الإستثمار:

يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة. لذا يطلق عليه أيضاً معدل العائد على إجمالي الموجودات، ويتم احتساب معدل العائد على الإستثمار من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الموجودات، وكما يأتي:

$$\text{معدل العائد على الإستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

٢- معدل العائد على الملكية:

يتم احتساب معدل العائد على الملكية من خلال قسمة صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) على رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وهذا يعني

أنّ هذا المعدل يقيس مدى كفاءة الإدارة في إستخدام أموال المصرف، وإدراج الأرباح، ويمكن التعبير عن هذا المعدل كما يأتي:

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{راس المال الممتلك}} \times 100$$

٣- معدل العائد على الودائع:

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: عرض وتحليل مؤشرات السيولة:

تعرض هذه الفقرة تحليلاً لأهم المؤشرات المستخدمة في قياس السيولة المصرفية في عينة المصارف الأردنية للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٢).
أولاً: نسبة الرصيد النقدي:

الجدول (٢): نسبة الرصيد النقدي لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للإدخار والإستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
٢٠٠٠	٤٣,٨٤	٤٧,٤٩	٥٠,٦٩	٤١,٧٨	٥٠,٦٧	٥٣,٧١	٥٤,٥٩
٢٠٠١	٤٣,٩٧	٤٤,٦١	٤٢,٩٠	٤٣,٥٩	٤٣,٩٣	٤٧,٦٢	٥١,٧٤
٢٠٠٢	٤٥,٢٥	٤٢,٨١	٤٤,٥٧	٥١,٤٣	٤٣,٨٥	٤٧,٧٢	٥٤,٤٥

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نشرات بورصة عمان للأوراق المالية.

يُظهر الجدول (٢) أنّ هذه النسبة ارتفعت إرتفاعاً بسيطاً في مصرفين، هما العربي والأهلي الأردني، حيث ارتفعت من (٤٣,٨٤%) عام ٢٠٠٠ إلى

(%٤٥,٢٥) عام ٢٠٠٢ في المصرف العربي، ومن (%٤١,٧٨) عام ٢٠٠٠ إلى (%٥١,٤٣) عام ٢٠٠٢ في المصرف الأهلي الأردني، وانخفضت في بقية المصارف عينة البحث (الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، الإتحاد للإدخار والإستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان)، حيث انخفضت نسبة الرصيد النقدي في المصرف الأردني من (%٤٧,٤٩) عام ٢٠٠٠ إلى (%٤٢,٨١) عام ٢٠٠٢، وفي مصرف الإسكان للتجارة والتمويل انخفضت من (%٥٠,٦٩) عام ٢٠٠٠ إلى (%٤٤,٥٧) عام ٢٠٠٢، وفي مصرف الإتحاد للإدخار والإستثمار انخفضت من (%٥٠,٦٧) عام ٢٠٠٠ إلى (%٤٣,٨٥) عام ٢٠٠٢، وفي مصرف الأردني الكويتي انخفضت من (%٥٣,٧١) إلى (%٤٧,٧٢) لنفس الفترة الزمنية، وفي مصرف القاهرة عمان انخفضت من (%٥٤,٥٩) إلى (%٥٤,٤٩) كذلك ذات الفترة الزمنية. وهذه النتائج تشير إلى أن المصرفين العربي والأهلي الأردني تمتعا بقدرة نسبية على مواجهة الإلتزامات المالية المترتبة على ذمتيهما والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، مقارنة ببقية المصارف عينة البحث.

ثانياً: نسبة الإحتياطي القانوني:

الجدول (٣): نسبة الإحتياطي القانوني لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للإدخار والإستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
٢٠٠٠	١١,٠٠	٢٥,٥٩	٣٢,٠٨	١٦,٢٦	٣٠,٦٢	٢٧,٥١	٢٥,٩٠
٢٠٠١	١٢,١٥	٢٥,٢٧	٢٢,٦٥	١٧,٤١	٢٧,١٨	٢١,٧١	٢٤,١٧
٢٠٠٢	١٢,٩٣	٢٦,٣٧	٢٧,٣١	١٩,٠٠	١٧,٩٦	٢٩,١٤	٣١,١٨

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نشرات بورصة عمان للأوراق

المالية.

نظراً لعدم توفر بيانات مستقلة عن الأرصدة النقدية المودعة من قبل المصارف التجارية لدى البنك المركزي كنسبة من ودائعها، بل كانت مضافة إلى الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها هذه المصارف التجارية، فقد تمّ أخذ الرصدين معاً لقياس نسبة الإحتياطي القانوني. وقد أظهرت نتائج الجدول (٣) أنّ هذه النسبة تزايدت بشكل بسيط في خمسة مصارف، هي: العربي، الأردن، الأهلي الأردني، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان، وانخفضت في مصرفين فقط هما الإسكان للتجارة والتمويل، والإتحاد للإدخار والإستثمار، حيث انخفضت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (٣٢,٠٨%) عام ٢٠٠٠ إلى (٢٧,٣١%) عام ٢٠٠٢، وفي مصرف الإتحاد للإدخار والإستثمار من (٣٠,٦٢%) إلى (١٧,٩٦%) لذات الفترة الزمنية.

وهذا الإنخفاض يعود إلى تناقص الأرصدة النقدية لديها ولدى البنك المركزي، إذ انخفضت هذه الأرصدة في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (٧٠٣٠١٥) ألف دينار عام ٢٠٠٠ إلى (٦٧٠٤٥١) ألف دينار عام ٢٠٠٢، وفي مصرف الإتحاد للإدخار والإستثمار من (٧٢٩١٣) ألف دينار إلى (٦٠٧٥٧) ألف دينار لذات الفترة الزمنية، على الرغم من حدوث زيادات في حجم الودائع وما في حكمها، إذ ازدادت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (١٣٨٦٩٥٧) ألف دينار إلى (١٥٠٤٣٣٧) ألف دينار لذات الفترة الزمنية، وفي مصرف الإتحاد للإدخار والإستثمار ازدادت من (٢٣٨١٠٩) ألف دينار إلى (٣٣٨٢٩٥) ألف دينار لذات الفترة الزمنية.

وهذا يعني أنّ هذين المصرفين اعتمدا سياسة تقليل الأرصدة النقدية لديهما من أجل تدعيم السياسة الإقراضية والإستثمارية، وهذا أثر في إمكانية

المصرفين في تحقيق هدف الربحية، إذ أنّ ارتفاع نسبة الإحتياطي القانوني سيكون تأثيرها عكسياً على الأرباح. أما المصارف الخمسة التي ارتفعت فيها النسبة، فيلاحظ أنّ حجم الأرصدة النقدية لديها ولدى البنك المركزي قد ارتفعت خلال فترة الدراسة، وكذلك حجم الودائع وما في حكمها ارتفعت لديها خلال ذات الفترة الزمنية، مما مكنها من أن تهتم بالسيولة المصرفية أكثر من غيرها، مع مراعاتها لهدف الربحية.

ثالثاً: نسبة السيولة القانونية:

الجدول (٤): نسبة السيولة القانونية لعينة المصارف التجارية الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للإدخار والإستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
٢٠٠٠	١٠٧,٨٤	١٠٥,١٩	١١٥,٦٩	١٠٩,٣٩	١٠٨,٧٥	١٠٦,٩٢	١٠٤,٠٣
٢٠٠١	١٠٨,٦٢	١٠٥,١٨	١١٦,٣١	١٠٤,٠٧	١٠٨,٢٩	١٠٧,٨٢	١٠٥,٥٥
٢٠٠٢	١٠٩,٦١	١٠٣,٩٨	١١٦,٧٤	١٠٦,٦٦	١٠٩,٦٦	١٠٧,٩٠	١٠٦,٠٦

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نشرات بورصة عمان للأوراق المالية.

يبين الجدول (٤) أنّ هذه النسبة حققت إرتفاعاً بسيطاً في خمسة مصارف هي (العربي، الإسكان للتجارة والتمويل، الإتحاد للإدخار والإستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان)، حيث ارتفعت في المصرف العربي من (١٠٧,٨٤%) عام ٢٠٠٠ إلى (١٠٩,٦١%) عام ٢٠٠٢، وفي مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (١١٥,٦٩%) إلى (١١٦,٧٤%) لذات الفترة، وفي مصارف الإتحاد للإدخار والإستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان إرتفعت من (١٠٨,٧٥%) إلى (١٠٩,٦٦%)، (١٠٦,٩٢%) إلى (١٠٧,٩٠%)، (١٠٤,٣٠%) إلى (١٠٦,٠٦%) على التوالي لذات الفترة

الزمنية. أمّا المصرفين الأردن والأهلي الأردني، فقد انخفضت فيهما نسبة السيولة القانونية من (١٠٥,١٩%) إلى (١٠٣,٩٨%)، (١٠٩,٣٩%) إلى (١٠٦,٦٦%) على التوالي لذات الفترة الزمنية.

وعند التدقيق في قيم بسط النسبة ومقامها نجد أنّ بسط النسبة المتكون من الأموال السائلة، التي تحتفظ بها المصارف التجارية عينة البحث في خزائنها، ولدى البنك المركزي مضافاً إليها الأنواع الأخرى المختلفة من الإستثمارات في كل المصارف قد ارتفعت، وكذلك فإنّ قيم مقام النسبة المتكونة من إجمالي الودائع، وما في حكمها قد ارتفعت هي الأخرى أيضاً، ولكن معدل الزيادة في بسط النسبة كان أكبر من مقامها، فظهرت نسبة السيولة القانونية مرتفعة في خمسة مصارف، وتناقصت في المصرفين الآخرين. وهذا يعني أنّ سياسة المصارف فيما يتعلق بهدف السيولة والإقراض والربحية تختلف باختلاف طبيعة عمل هذه المصارف، وحجم رأسمالها الممتلك، وعدد فروعها وأماكن تواجدها، ومدى مهارة وكفاءة أجهزتها الإدارية، وتقديراتها لمستوى سيولتها المصرفية.

رابعاً: نسبة التوظيف:

الجدول (٥): نسبة التوظيف لعينة المصارف التجارية الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للإدخار والإستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
٢٠٠٠	٤٢,٣٢	٤٩,٢٧	٤٣,١٧	٥٠,٠٨	٤٥,٣٥	٤٠,٣٣	٣٧,٤٧
٢٠٠١	٤١,٤٤	٥٠,٩١	٤٣,٤٤	٤٧,٣٠	٥١,٢٣	٤٨,٦٨	٣٩,٤٥
٢٠٠٢	٤٠,٩٢	٤٨,١٣	٤٣,٠٢	٤٠,٧٠	٤٦,٢٦	٤٩,٢٤	٣٨,٣٥

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نشرات بورصة عمان للأوراق

المالية.

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على استخدام الودائع المختلفة لتلبية طلبات الزبائن من القروض والسلف. ويظهر الجدول (٥) أنّ هذه النسبة تناقصت بشكل طفيف في كل من المصارف: العربي، الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، والأهلي الأردني، من (٤٢,٣٢%)، (٤٩,٢٧%)، (٤٣,١٧%)، (٥٠,٠٨%) عام ٢٠٠٠ إلى (٤٠,٩٢%)، (٤٨,١٣%)، (٤٣,٠٢%)، (٤٠,٧٠%) عام ٢٠٠٢ على التوالي. وهذا يفسر أنّ هذه المجموعة من المصارف تؤكد على هدف السيولة المصرفية، وتتأني في سياستها الإقراضية إلى حدّ ما، وبالتالي، فإنّها تمتلك القدرة على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع.

أما المصارف التي ارتفعت فيها نسبة التوظيف فهي: الإتحاد للإدخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان، حيث ارتفعت من (٤٥,٣٥%)، (٤٠,٣٣%)، (٣٧,٤٧%) عام ٢٠٠٠ إلى (٤٦,٢٦%)، (٤٩,٢٤%)، (٣٨,٣٥%) عام ٢٠٠٢ على التوالي.

وهذا يعني أنّ هذه المصارف اعتمدت سياسة زيادة القروض والسلف الممنوحة من الودائع وما في حكمها التي بحوزتها، مما عزّز من إمكانيتها على تحقيق هدف الربحية، إذ أنّ ارتفاع نسبة التوظيف سيكون تأثيرها إيجابياً على أرباحها، إلّا أنّه في ذات الوقت تُعدّ إنذاراً لإدارات هذه المصارف على أخذ الحيطة والتروي عند منح أية قروض، إضافة إلى ذلك، فإنّ هذه السياسة ستؤثر في سيولة المصارف سلبياً، ومن ثمّ في قدرتها على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع.

المبحث الثاني: عرض وتحليل مؤشرات الربحية:

تتناول هذه الفقرة تحليلاً لأهمّ مؤشرات الربحية لعينة من المصارف الأردنية للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٢).

أولاً: معدل العائد على الإستثمار:

الجدول (٧): معدل العائد على الإستثمار لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للإبحار والإستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
١٩٩٥	٠,٨٧	٠,٦٤	٣,٧٦	١,٢٥	٠,٠٧	٠,١٣	٠,٨١
١٩٩٦	٠,٩٣	٠,٩٣	٢,٩٩	٠,٨١	(٠,٤١)	٠,٢٥	٠,٥٣
١٩٩٧	١,٠٠	٠	٥,٠٦	٠,٦٨	(٠,٣٥)	٠,١٨	٠,٤٩
١٩٩٨	١,٠٨	٠,٠٦	٧,١٠	٠,٣٣	٠,٥٩	٠,١٨	٠,٣٩
١٩٩٩	٠,٩٥	٠,٠٦	٤,٦٧	(١,٨٤)	١,٣٠	٠,٢١	٠,٢٤
٢٠٠٠	٠,٩٤	٠,٧٥	٠,٧٣	٠	٠,١٢	٠,٩٥	٠,٤٣
٢٠٠١	٠,٩٦	١,٥٦	١,٢٩	٠,٠١	٠,٦٣	١,٣٠	(٠,١٨)
٢٠٠٢	٠,٨٨	١,٠٠	١,٢٤	(٠,٢٤)	٠,٨٨	١,٦٢	٠,١٦

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نشرات بورصة عمان للأوراق المالية.

يُظهر الجدول (٧) أن أعلى معدلات العائد كانت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل مقارنة بالمصارف الأخرى. وكانت طبيعتها متزايدة خلال فترة التسعينات، حيث تزايدت من (٣,٧٦%) عام (١٩٩٥) إلى (٥,٠٦%)، (٧,١٠%) و(٤,٦٧%) للأعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ على التوالي. ثم بعد ذلك انخفضت ثم ارتفعت ووصلت إلى (١,٢٤%) عام ٢٠٠٢، وهذا يعود إلى تمكن المصرف الذي يتميز بكثرة عدد فروعها في المملكة الأردنية مقارنة بالمصارف الأخرى، حيث بلغ عددها (٩٣) فرعاً من تحقيق زيادات كبيرة في صافي دخله، خاصة خلال فترة التسعينات، حيث ارتفع من (٩٣٤٨) ألف دينار عام ١٩٩٥ إلى (١٥٧٨٠) ألف دينار عام ١٩٩٧، وإلى (٢٤٦١٥) ألف دينار عام ١٩٩٩. ولكن بعد ذلك انخفض صافي الدخل في

٢٠٠٠، ثم عاود الزيادة حتى وصل إلى (٢٢٠١١) ألف دينار عام ٢٠٠٢، وهو أعلى مما في السنة الأولى للبحث.

أما المصرف العربي، الذي يتميز بقدمه حيث أسس سنة ١٩٣٠، وزيادة عدد فروع العاملة في خارج المملكة الأردنية، إذ يبلغ عددها (٧٥) فرعاً، إضافة إلى (٣١) فرعاً في الداخل. إتصف فيه معدل العائد على الإستثمار باستقراره مع زيادات بسيطة فيه، خاصة في النصف الثاني من التسعينات، وإنّ أقل معدل له كان (٠,٨٧%) في السنة الأولى من البحث. وهذا ينم عن استقرار أرباحه وزيادتها، نتيجة لتنوع استثماراته، وثبات سياسته الإدارية، وبيانات صافي الدخل توضح ذلك.

أما مصرف الأردن، فإنّ معدل العائد على الإستثمار ابتدأ بنسبة (٠,٦٤%) عام ١٩٩٥، ووصل إلى حد الصفر عام ١٩٩٧، ثم بعد ذلك أخذ بالإرتفاع الحثيث حتى بلغ (١,٠%) عام ٢٠٠٢. وإذا نظرنا إلى مكونات هذا المعدل، نجد أنّ المقام اتصف بالزيادة المستمرة خلال فترة البحث، إذ ارتفع من (٤٥٦٨٥٨) ألف دينار عام ١٩٩٥ إلى (٥٣٥٩٥٥) ألف دينار عام ١٩٩٧، وإلى (٦٠٤١٤٦) ألف دينار عام ١٩٩٩، وإلى (٨٠٦٥٤٨) ألف دينار عام ٢٠٠٢. أما بسط المعدل، أي صافي الربح بعد الضريبة، فإنّه ارتفع في السنتين الأولى للبحث من (٢٩١٠) ألف دينار إلى (٤٩٩٢) ألف دينار عام ١٩٩٦، ثم انخفض حتى وصل إلى الصفر، ثم بعد ذلك أخذ بالزيادة ووصل إلى أعلى مستوى له عام ٢٠٠١، إذ بلغ (١١٥٢٨) ألف دينار، وهذا مؤشر على أنّ هناك إخفاقات في أداء المصرف خاصة عام ١٩٩٧، حيث لم يحقق فيها أية أرباح تذكر.

أما مصرف الأردنّي الكويّتي، فيظهر الجدول (٧) أنّ معدل العائد على الإستثمار، أخذ يتحسن بشكل واضح في السنوات الأربعة الأخيرة من البحث، إذ ارتفع من (٠,١٣%) عام ١٩٩٥ إلى (٠,٢١%)، (٠,٩٥%) (١,٣٠%)، (١,٦٢%) للأعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي.

وهذا يعني أنّ المصرف أخذ يجد طريقه الصحيح في مجال الإستثمار في الأوراق التجارية والمالية، ويحقق من خلالها جزءاً من أرباحه.

أما المصارف الأخرى، وهي: الأهلي الأردني، الإتحاد للإدخار والإستثمار والقاهرة عمان، فإنّها ليس فقط لم تحقّق في سنوات معينة أرباحاً، وإنّما تحمّلت خسائر ولفترة زمنية أكثر من سنة واحدة، لذلك كان معدل العائد على الإستثمار فيها سالباً، فبلغ في مصرف الأهلي الأردني (١,٨٤%) عام ١٩٩٩، (٠,٠٠%) عام ٢٠٠٠، و(٠,٢٤%) عام ٢٠٠٢. وفي مصرف الإتحاد للإدخار والإستثمار وصل إلى (٠,٤١%) (٠,٣٥%) لعامي ١٩٩٦، ١٩٩٧. وبلغ في مصرف القاهرة عمان إلى (٠,١٨%) و(٠,١٦%) لعامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢. وهذا يشير إلى أنّ هذه المصارف لم توفّق ولعدد من السنوات في اختيار المحفظة الإستثمارية التي تحقّق لها الأرباح رغم قدم معظمها في النشاط المصرفي، إضافة إلى الظروف البيئية الداخلية والخارجية وثورة الإتصالات، وتوسع انتشار المصارف الأجنبية في ظل مفهوم العولمة أثرت على نشاطات المصارف العربية ومن ثم أرباحها.

الجدول (٨): صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) لعينة المصارف
الأردنية (ألف دينار)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للإدخار والإستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
١٩٩٥	٨٠٤٥٥	٢٩١٠	٩٣٤٨	٥٢٨٦	١٢٥	١٣٨٠	٤٨٣٩
١٩٩٦	٩٥٦٥٥	٤٩٩٢	٨٣٦٥	٣٥٨٤	(٧٩٦)	٢٨١٧	٣٧١٦
١٩٩٧	١٠٧٦٥٥	٠	١٥٧٨٠	٥١٧٠	(٦٣٦٣)	٢٤١٣	٣٩٣٧
١٩٩٨	١٢٦٤٥٥	٢٤٩	٢٤٦١٥	٢٦٥٠	٣٠٨٣	٢٥٢٠	٣٣٦٩
١٩٩٩	١٢٠٤٥٥	٣٣٩	١٧٦٩٩	(١٦٧٥٠)	٢٩١٢	٣٢٢٤	٢١٠١
٢٠٠٠	١٣٠٢٠٠	٥٠٨٥	١١٨١٥	٠	٣١٢	٥١٦٣	٣٨٣٦
٢٠٠١	١٣٩٢٠٠	١١٥٢٨	٢٢٠١١	١٥٩	١٩٤٣	٧٤١٢	(١٧١٠)
٢٠٠٢	١٣٠٢٠٠	٨٠٨١	٢٢٠١١	(٣٣٢٣)	٣٢٨٣	١٠١٣٠	(١٤٤١)

المصدر: نشرات بورصة سوق عمان للأوراق المالية.

الجدول (٩): إجمالي الموجودات لعينة المصارف الأردنية، (ألف دينار)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للإدخار والإستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
١٩٩٥	٩٢٩٥٦٢٩	٤٥٦٨٥٨	٢٤٨٥٦٧	٤٢٣٩٧٣	١٩٠٥٢٨	١١٠٣٤٤٦	٦٠٠٠١٧
١٩٩٦	١٠٣٣٨١٣٥	٥٣٤٢٢٥	٢٧٩٢٧٢	٤٤٣٥٠٤	١٩٢٦٩٥	١١٣٦٢٢٦	٧٠٠٥٤١
١٩٩٧	١٠٧٦١٠٧٥	٥٣٥٩٥٥	٣١١٨٤١	٧٥٥٣٤٣	١٨٤١٢٢	١٣٥٠٨٠٢	٧٩٥٠٢٣
١٩٩٨	١١٧٤٣٤٥٠	٥٧٥٦٩٢	٣٤٦٦٣٩	٨٠٥٣١٨	١٩٤١٤٥	١٤١٧٦٧٨	٨٥٤٥٣٤
١٩٩٩	١٢٦١٤٩٤٦	٦٠٤١٤٦	٣٧٨٩٩٦	٩١٠٩٥٢	٢٢٣٩٥٦	١٥٤٩٢٥٤	٨٦٤٣٦١
٢٠٠٠	١٣٨٤٥١٠٤	٦٧٨٢٦٢	١٦٢٣٢٤٥	١١٨٤١٠٩	٢٦٦٠٠٢	٥٤٥٣٤٦	٨٨٤٨٠٤
٢٠٠١	١٤٥٤٨٨٣٥	٧٣٧٣٦٥	١٧٠٨٨١١	١٣٥٣٩٢٣	٣٠٦٢٧٧	٥٦٩٩٨٢	٩٣٠١٢٠
٢٠٠٢	١٤٧١٤١٥٣	٨٠٦٥٤٨	١٧٦٩٥١٧	١٣٨٤٨٦٧	٣٧١٤٢٤	٦٢٥١٢١	٨٩٦١٨٥

المصدر: نشرات بورصة سوق عمان للأوراق المالية.

ثانياً: معدل العائد على حق الملكية:

الجدول (١٠): معدل العائد على حق الملكية لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للإدخار والإستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
١٩٩٥	١٤,٥٨	١٢,٠٣	٤٦,٩٩	١٣,٦٧	١,١٤	١,٧٧	٢٢,٦١
١٩٩٦	١٥,١٨	١٧,١٤	٣٨,٠٣	٩,٠٣	(٣,٥٩)	٣,٤٧	١٤,٨٣
١٩٩٧	١٤,٩٥	٠	٤٨,٩٦	٧,٣٩	(٢٩,٤٨)	١,١٤	٨,٥٦
١٩٩٨	١٥,٤٢	١,٠١	٧٠,٩٠	٣,٥٩	١٢,٥٠	١,١٤	٧,١٠
١٩٩٩	١٣,١٨	٠,٩٧	٤٩,٢٩	(٢٩,٣٩)	١٠,٥٦	١,٤٤	٥,٥٩
٢٠٠٠	١٢,٢٨	١١,٥٥	٥,٠٠	٠	١,١٢	١٢,٥٨	٩,٢٨
٢٠٠١	١١,٩٢	٢٠,٧٤	٨,٥٨	٠,٢٣	٦,٣٩	١٣,٧٧	(٣,٢٦)
٢٠٠٢	١٠,١٢	١٣,٢٤	٨,٣٠	(٥,١٨)	٩,٩١	١٧,٥٦	(٣,٦١)

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نشرات بورصة عمان للأوراق

المالية.

يبين الجدول (١٠) أن معدل العائد على حق الملكية كان متناقصاً في كل من المصرف العربي ومصرف الإسكان للتجارة والتمويل والمصرف الأهلي الأردني ومصرف القاهرة عمان، ومتزايداً في المصرف الأردني الكويتي، ومتذبذباً بين الإرتفاع والإنخفاض في مصرف الأردن والإتحاد للإدخار والإستثمار، وعند التدقيق في مكونات العائد، يلاحظ أن رأس المال الممتلك (حق الملكية) كان متزايداً في كل المصارف خلال فترة البحث، باستثناء المصرف الأردني وللسنوات الأخيرة منه فقط. أما بسط المعدل، أي صافي الربح بعد الضريبة، فقد تبين من خلال التحليل للمعدل السابق، أنه كان غير مستقر. ووصل إلى حد الصفر، وإلى قيمة سالبة لعدد من السنوات ولعدد من المصارف، وهذا يوضح أن هذه المصارف لم تستطع أن تستخدم رأسمالها الممتلك بصورة تمكنها من تعظيم أرباحها، أو على الأقل المحافظة على أرباحها السابقة بل تعدى الأمر إلى تحملها قدراً من الخسائر، وهذا يعني أنها رغم قدم عملها في النشاط المصرفي، وكثرة فروعها في الخارج

والداخل، التي أصبحت في بعضها تشكل عبئاً بسبب ارتفاع تكاليفها الثابتة والمتغيرة. وهذا مما يدعو إلى التفكير في الإندماج، وعلى الأقل في الفروع التي تعاني من تعثر مستمر في أرباحها، كذلك إلى إعادة تقييم سياساتها وبرامجها والإستشراق الدقيق بظروف السوق والمتغيرات الدولية إلى أقصى قدر ممكن.

الجدول (١١): رأس المال الممتلك لعينة المصارف الأردنية (ألف دينار)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للإيدجار والإستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
١٩٩٥	٥٥٢٠٠٠	٢٤١٨١	١٩٨٩٣	٣٨٦٧٧	١٠٩٥٤	٧٧٧٧٦	٢١٣٩٩
١٩٩٦	٦٣٠٠٠٠	٢٩١١٨	٢١٩٩٤	٣٩٧٠١	٢٢١٥٧	٨١٢٦٨	٢٥٠٦٠
١٩٩٧	٧٢٠٠٠٠	٣٣٥٨٧	٣٢٢٣٢	٦٩٩٨٣	٢١٥٨٦	٢١٢٣٥٣	٢٨١٩٣
١٩٩٨	٨٢٠٠٠٠	٣٤٧١٧	٣٤٧١٧	٧٣٨٤٠	٢٤٦٧٠	٢٢١٩٠٣	٣٥٥١١
١٩٩٩	٩١٤٠٠٠	٣٥٠٥٥	٣٥٩٠٥	٥٦٩٨٩	٢٧٥٨١	٢٢٤٥٣٧	٣٧٥٦٢
٢٠٠٠	١٠٦٠١٦٢	٤٤٠٣٥	٢٣٦٢٨٨	٦٦٤٠٤	٢٧٨٩٣	٤١٠٣٣	٤١٣٤٨
٢٠٠١	١١٦٧٩٣٢	٥٥٦٠٣	٢٥٦٤٥٥	٦٩٣١٠	٣٠٤١٣	٥٣٨٣٠	٥٢٤٩٢
٢٠٠٢	١٢٨٦٠٢٦	١٦٠٥٥	٢٦٥١٨٠	٦٤١٢٩	٣٣١٢٩	٥٧٦٧٥	٣٩٩٥٦

المصدر: نشرات بورصة عمان للأوراق المالية.

ثالثاً: معدل العائد على الودائع:

الجدول (١٢): معدل العائد على الودائع لعينة المصارف الأردنية (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للإيدجار والإستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
١٩٩٥	١,٠١	٠,٧٦	٤,٥٥	١,٦٤	٠,٠٨	٠,١٦	٠,٩٣
١٩٩٦	١,٠٨	١,٠٩	٣,٥٢	١,٠٨	(٠,٥١)	٠,٣١	٠,٦٠
١٩٩٧	١,١٢	٠	٦,٢٩	٠,٨٧	(٤,٣١)	٠,٢٤	٠,٥٦
١٩٩٨	١,٢١	٠,٠٧	٨,٨٨	٠,٤٤	٢,٠٥	٠,٢٤	٠,٤٦
١٩٩٩	١,٠٨	٠,٠٧	٥,٩٣	(٢,٤٣)	١,٦٩	٠,٢٧	٠,٢٩
٢٠٠٠	١,١٣	٠,٩٣	٠,٩٣	٠	٠,١٥	١,٢٦	٠,٥١
٢٠٠١	١,١٤	١,٩٩	١,٨٦	٠,٠٢	٠,٨٥	١,٨٤	(٠,٢٣)
٢٠٠٢	١,٠٧	١,٢٣	١,٦١	(٠,٣٢)	١,٠٧	٢,٢٤	(٠,١٩)

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نشرات بورصة عمان للأوراق

المالية.

يُظهر الجدول (١٢) تزايداً واضحاً لهذا المعدل في كل من مصرف الأردن ومصرف الإتحاد للإدخار ومصرف الأردني الكويتي، واستقراراً نسبياً في مصرف العربي ومصرف القاهرة عمان، وانخفاضاً في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل ومصرف الأهلي الأردني. وعند دراسة إجمالي الودائع في الجدول (١٣) يتبين أنها في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ولجميع المصارف، باستثناء مصرف الأردني الكويتي الذي انخفض فيه إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أنه مع زيادة حجم الودائع، فإن معدل العائد عليها، كان متناقصاً لطول فترة الدراسة، وسالباً لعدد من سنواتها في عدد من مصارف عينة الدراسة، كالمصرف الأهلي الأردني، الإتحاد للإدخار والإستثمار، والقاهرة عمان. وهذا يشير إلى انخفاض صافي الدخل أو زيادته بمعدل أقل من معدل زيادة حجم الودائع، وهذا يؤكد الحقيقة التي ذكرت من أن عدداً من هذه المصارف ظلت تستخدم أساليب وبرامج تقليدية في إدارتها للمطلوبات والموجودات، دون أن تتأثر كثيراً بالتغيرات الكبيرة والمتسارعة في الصناعة المصرفية العالمية.

الجدول (١٣): إجمالي الودائع لعينة المصارف الأردنية (ألف دينار)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للإدخار والإستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
١٩٩٥	٧٩٨٣٢٠٦	٣٨٤٤٧٢	٢٠٥٣٢٦	٣٢١٥٢٧	١٦٢٩١٣	٨٨٥٠٤٥	٥٢١٥٢٥
١٩٩٦	٨٨٦٩٠٢٨	٤٥٧٥٦٧	٢٣٧٤٢٣	٣٣٠٥٦٦	١٥٥٢٩٢	٩١٧٥٩٥	٦١٤٣٣٨
١٩٩٧	٩٦٣٠٠٠١	٤٤٨٠١٤	٢٥٠٨١٠	٥٩٥٨٩٩	١٤٧٦١١	٩٨٧٨٥٢	٦٩٧٣٧٦
١٩٩٨	١٠٤١١٩٦٩	٤٦٥٦٩٤	٢٧٧٣٥٠	٦٠٨٣٣٩	١٥٠٠٢٥	١٠٦٧٣٠٨	٧٣٠٦٣٨
١٩٩٩	١١١٨٧١٥٤	٤٨٤١٠٢	٢٩٨٦٨٨	٦٩٠٥٤٢	١٧٢٧١١	١٢٠١٠٦٦	٧٢٥٨١٠
٢٠٠٠	١١٥٦٣٧٦٥	٥٤٥٨١٤	١٢٦٥٧٤٧	٨٨٢٧٩٥	٢٠٦٨٣٩	٤٠٨٦١٤	٧٤٧٠٢٥
٢٠٠١	١٢٢٤٨٥٩٨	٥٧٩٥٨١	١٣١٣٢٢٤	١٠٠٢٢٥٠	٢٢٨٢٧٦	٤٠٣٧٨٠	٧٥٣٨٨٩
٢٠٠٢	١٢١٦٢٢٤٧	٦٥٨٦١٠	١٣٦٣٧٩٤	١٠٣٧٣٦٣	٣٠٥٥٢٢	٤٥٢١٢٨	٧٤٨٧٥٨

المصدر: نشرات بورصة عمان للأوراق المالية.

المبحث الثالث: الإستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الإستنتاجات:

يمكن عرض أهم الإستنتاجات التي يتم التوصل إليها من الدراسة العملية لعينة المصارف التجارية الأردنية، وكما يأتي:

- ١- أظهرت الدراسة أنّ نسبة الرصيد النقدي انخفضت في خمسة مصارف (الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، الإتحاد للإدخار والإستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان)، وارتفعت في المصرفين الباقين (العربي والأهلي الأردني).
- ٢- بيّنت النتائج أنّ نسبة الإحتياطي القانوني قد تزايدت في خمسة مصارف (العربي، الأردن، الأهلي الأردني، الأردني الكويتي والقاهرة عمان)، وانخفضت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل ومصرف الإتحاد للإدخار والإستثمار.
- ٣- أوضحت النتائج أنّ نسبة السيولة القانونية ارتفعت في كل من المصارف (العربي، الإسكان للتجارة والتمويل، الإتحاد للإدخار والإستثمار، الأردني الكويتي والقاهرة عمان)، وانخفضت في المصرفين الأردن والأهلي الأردني.
- ٤- أوضحت النتائج أنّ نسبة التوظيف قد انخفضت في كل من المصارف: العربي، الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، الأهلي الأردني، وارتفعت في مصرف الإتحاد للإدخار والإستثمار، ومصرف الأردني الكويتي ومصرف القاهرة عمان.
- ٥- من خلال النتائج أعلاه، يمكن ترتيب المصارف عينة الدراسة من حيث السيولة المصرفية كما يأتي: المصرف العربي في المقدمة، ثم

المصرف الأهلي الأردني، وبعد ذلك كل من المصارف: الأردني، الأردني الكويتي، القاهرة عمان، والإسكان للتجارة والتمويل. وأقل المصارف سيولة هو مصرف الإتحاد للإدخار والإستثمار.

٦- أظهرت النتائج أن معدل العائد على الإستثمار اتّصف بالإستقرار النسبي في مصرف العربي، وبالارتفاع المتواضع في كل من المصارف: الأردن، الإتحاد للإدخار والإستثمار، الأردني الكويتي، وبالإنخفاض القليل في كل من المصارف: الأهلي الأردني، القاهرة عمان، أما مصرف الإسكان للتجارة والتمويل، فقد ارتفع المعدل في النصف الأول لفترة الدراسة، وانخفض في نصفها الثاني.

٧- بيّنت النتائج أن معدل العائد على حق الملكية كان متناقصاً في كل من المصارف: العربي، الإسكان للتجارة والتمويل، الأهلي الأردني، والقاهرة عمان. ومتزايد في مصرف الأردني الكويتي، ومتذبذباً في مصرف الأردن والإتحاد للإدخار والإستثمار.

٨- أوضحت النتائج أن معدل العائد على الودائع كان متزايداً في كل من المصارف: الأردن، الإتحاد للإدخار والإستثمار، الأردني الكويتي، ومستقراً نسبياً في المصرفين العربي والقاهرة عمان، ومنخفضاً في المصرفين الإسكان للتجارة والتمويل والأهلي الأردني.

٩- من خلال نتائج الجداول (٦، ٧، ٨) يتبين أن مؤشر الربحية كان مرتفعاً في مصرف الأردني الكويتي، وأقل ارتفاعاً في المصرفين الأردن والإتحاد للإدخار والإستثمار، ومستقر في مصرف العربي، ومنخفض بتواضع في المصرفين الإسكان للتجارة والتمويل والقاهرة عمان. وأكثر انخفاضاً في مصرف الأهلي الأردني.

١٠- من خلال النتائج أعلاه يتبين أن معظم المصارف عينة الدراسة لم تنجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدف السيولة المصرفية وهدف الربحية، فالمصرف العربي الذي يتميز بارتفاع سيولته المصرفية، كانت أرباحه مستقرة إلى حد ما، وإنّ المصرف الأهلي الأردني، الذي كان ترتيبه الثاني من حيث السيولة المصرفية، إتّصف بانخفاض أرباحه، وهذا يعني أن سيولته المصرفية كانت على حساب أرباحه، وإنّ مصرف الإتحاد للإدخار والإستثمار كان انخفاض سيولته المصرفية على حساب زيادة الإستثمار في المجالات ذات المخاطرة، الذي أدى إلى تحقيقه نسبة مرتفعة من الأرباح. وهناك مصارف لم توفق، لا في تحقيق هدف السيولة المصرفية، ولا في هدف الربحية إلى حد ما، كمصرف الإسكان للتجارة والتمويل ومصرف القاهرة عمان.

ثانياً: التوصيات:

- ١- محاولة المصارف تقديم أحسن الخدمات المصرفية وأبتكار خدمات جديدة بين فترة وأخرى، وهذا يتطلب منها الإهتمام بالباحثين وذوي الإختصاص وحثهم على تقديم الجديد والمتطور.
- ٢- ضرورة إهتمام المصارف بالإندماج، لدمج بعض فروعها، أو الإندماج مع بعضها البعض بهدف تقليل التكاليف وزيادة وفورات الحجم الإقتصادي.
- ٣- قيام المصارف بدراسة جميع مجالات الإستثمار المتوفرة لديها لتقليل المخاطر، خاصة غير النظامية من خلال تنويع محفظة الإستثمار، وزيادة الأرباح.

٤- زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على سيولة بنسبة معينة في المصرف، وكذلك المحافظة على بعض الإستثمارات المالية شبه السائلة لضمان عدم التعرض إلى أي أزمة سيولة.

٥- ضرورة اعتماد المصارف على دراسات شاملة تضم البيئة التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات الدولية التي تحيط بها.

٦- على المصارف الإهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في النشاط المصرفي وضرورة أن تكون للإدارة استراتيجية لزيادة القدرات والمهارات من أجل تعزيز القوة التنافسية لها.

المصادر

- ١- د. خليل محمد حسن الشماخ، إدارة المصارف، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٩٥.
- ٢- د. رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٢.
- ٣- رشاد العصار، أولغا قمر، سعيد عبد الواحد، دراسات تطبيقية في إدارة المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، دار للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩١.
- ٤- د. زياد رمضان، محفوظ جودة، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠.
- ٥- د. طارق طه، إدارة البنوك، المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي، كنج مربوط، الإسكندرية، ١٩٩٩.

- ٦- د. سيد الهواري، إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، دار الجيل، القاهرة، ١٩٨٧.
- ٧- د. فلاح حسن الحسيني، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٠.
- ٨- د. عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩.
- ٩- د. هيل عجمي جميل، أثر الإحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الإئتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة ١٩٨٠-٢٠٠١، مركز الأردن للدراسات، عمان، ٢٠٠٣.
- ١٠- د. محمود يونس، وآخرون، إقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مطابع الأوفسيت، بيروت، ١٩٩٥.
- ١١- د. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك مدخل إتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- 12- Hempel George H., Simonson, Donald F. and Goleman, Alan B. Bank management: text and cases, 4th de, John wiley & sons, Inc, 1994.
- 13- Raulett, J., money and Banking, an introduction to analysis and policy, 3rd ed, santa Barbara, Jones wiley and son, 1977.
- 14- Ross, Peter, commercial bank management, 4th, ed, irwine, Mc Graw-hill, 1999.

الملحق (٢) الصيغة النهائية للمقاييس

ت	التفسير	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	مؤاخذ	
١	تحرص المنظمة على توفير المعلومات اللازمة للتأمين أولاً بأول.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	
٢	احصل على المعلومات اللازمة لإجراء عمل في أي وقت أثناء العمل في المؤسسة دون تخفيض قيمه ولا يجري إطلاق التأمين عليها.*	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٣	احصل على المعلومات اللازمة لإجراء عمل في أي وقت أثناء العمل في المؤسسة دون تخفيض قيمه ولا يجري إطلاق التأمين عليها.*	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٤	احصل على المعلومات الكافية لتجنب عن السائقين.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٥	يضمن المعلومات في المنظمة ذات خصوصية ولا يجري إطلاق التأمين عليها.*	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٦	الإدارة تهيئ.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٧	استوى تعامل الإدارة مع المعلومات خلال توريد من قبل الإدارة.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٨	اسم المنظمة ويوضح المعلومات للتأمين لتسمية الأسماء الأخرى، كروس الإدارة على التعامل مع المعلومات على وفق السياسات.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٩	كل من إدارته على مختلفة (مصري، سوداني، ... الخ) *.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
١٠	تاحة المعلومات للتأمين خلال تعامله مع التأمين.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
١١	تاحة المعلومات للتأمين خلال تعامله مع التأمين.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
١٢	التأمين في المنظمة أكبر فيما لو لم يثبت إتاحة المعلومات لهم.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
١٣	في المنظمة، زيادة الاستفادة الأحدث للحصول مسؤوليات التأمين من خلال توفير المعلومات لهم.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
١٤	يسهم إتاحة المعلومات في المنظمة خلال توفير رؤيه ووضع الأهداف.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
١٥	استطيع أن احصل على معلومات كافية لإجراء عمل في اللجان الخارجية ونما حجة الطلب ومساعدة إدارته.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
١٦	تاحة المعلومات للتأمين خلال تعامله مع التأمين.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
١٧	تستطيع في المنظمة وسنظل منبه وعبره الحصول على المعلومات (الوثائق، القوائم، الأقسام، البعثات، الهياكل، المعامل، البريد الإلكتروني، ... الخ).	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
١٨	مهارات الإتصال لدى التأمين عالية تسهم في تسهيل إنجاز مهامهم.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
١٩	يوجد فرق عمل تربية واقية محددة للحصول على المعلومات.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٢٠	الإستراتيجية في المنظمة يكون يميز بين الأجزاء.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٢١	تلتصق تصرفاً مما لا يرد على المنظمة.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٢٢	أعرف كيف أعمل مع التأمين من وجهة نظر المنظمة.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٢٣	أعرف كيف أعمل مع التأمين من وجهة نظر المنظمة.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٢٤	إن السياسات وأجراءات وأهداف المنظمة واضحة.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٢٥	أعرف كيف تعمل في رصنا التأمين، مثل أن أجدنا.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٢٦	أعرف كيف تعمل في رصنا التأمين، مثل أن أجدنا.	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

٢٧	%١٠٠٠	%٩٠	%٨٠	%٧٠	%٦٠	%٥٠	%٤٠	%٣٠	%٢٠	%١٠	%٠
٢٨	%١٠٠٠	%٩٠	%٨٠	%٧٠	%٦٠	%٥٠	%٤٠	%٣٠	%٢٠	%١٠	%٠
٢٩	%١٠٠٠	%٩٠	%٨٠	%٧٠	%٦٠	%٥٠	%٤٠	%٣٠	%٢٠	%١٠	%٠
٣٠	%١٠٠٠	%٩٠	%٨٠	%٧٠	%٦٠	%٥٠	%٤٠	%٣٠	%٢٠	%١٠	%٠
٣١	%١٠٠٠	%٩٠	%٨٠	%٧٠	%٦٠	%٥٠	%٤٠	%٣٠	%٢٠	%١٠	%٠
٣٢	%١٠٠٠	%٩٠	%٨٠	%٧٠	%٦٠	%٥٠	%٤٠	%٣٠	%٢٠	%١٠	%٠
٣٣	%١٠٠٠	%٩٠	%٨٠	%٧٠	%٦٠	%٥٠	%٤٠	%٣٠	%٢٠	%١٠	%٠
٣٤	%١٠٠٠	%٩٠	%٨٠	%٧٠	%٦٠	%٥٠	%٤٠	%٣٠	%٢٠	%١٠	%٠
٣٥	%١٠٠٠	%٩٠	%٨٠	%٧٠	%٦٠	%٥٠	%٤٠	%٣٠	%٢٠	%١٠	%٠
٣٦	%١٠٠٠	%٩٠	%٨٠	%٧٠	%٦٠	%٥٠	%٤٠	%٣٠	%٢٠	%١٠	%٠
٣٧	%١٠٠٠	%٩٠	%٨٠	%٧٠	%٦٠	%٥٠	%٤٠	%٣٠	%٢٠	%١٠	%٠
٣٨	%١٠٠٠	%٩٠	%٨٠	%٧٠	%٦٠	%٥٠	%٤٠	%٣٠	%٢٠	%١٠	%٠
٣٩	%١٠٠٠	%٩٠	%٨٠	%٧٠	%٦٠	%٥٠	%٤٠	%٣٠	%٢٠	%١٠	%٠
٤٠	%١٠٠٠	%٩٠	%٨٠	%٧٠	%٦٠	%٥٠	%٤٠	%٣٠	%٢٠	%١٠	%٠

